زيـــارة وزيـــر الخـارجيـة الإيـــراني بـين المـخـاوف والتطمين

العراقية: على الحكومة عدم استقباله وصالحي: بيننا قواسم مشتركة

□ بغداد / ماجد طوفان

بعد لقائه عددا من المسؤولين العراقيين افرزت زيارة وزير الخارجية الايراني اراء متباينة في الاوساط السياسية ، وربطها البعض مع الانسحاب الامريكي ، القائمة العراقية اكدت مخاوفها واعتبرتها " غير بريئة وتحمل أجندات" وسط أزمة سياسية قائمة في العراق، مبينة أن البعض يحاول تعويض خسارة إيران للنظام السوري كحليف لها من خلال احتواء العراق وتصدير مشاكلها إليه.

وقال النائب عن القائمة أحمد العلواني في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "زيارة وزير الخارجية الإيراني لبغداد غير مرحب بها، وكان من الأولى على الحكومة عدم استقبال أي مسؤول إيراني بسبب الجرائم التي ترتكبها إيران في العراق"، مؤكدا أن "تلك الزيارة غير بريئة على الإطلاق وتحمل أجندات في هذا الظرف العصيب الذي يمر به العراق والأزمة السياسية القائمة".

صالحي

وأضاف العلواني أن "إيران تمر بأزمة كبيرة نتيجة تهاوي حليفها في المنطقة النظام السوري الذي بدأ يترنح"، مشيرا إلى أن "البعض يحاول تعويض خسارتها لسوريا من خلال احتواء العراق وتصدير مشاكلها إليه".

وأكد النائب عن العراقية أن "إيران تحاول أن تكون خلال الفترة القادمة صاحبة يد طولى في البلاد"، موضحا أن "هناك جو مناسب لها من خلال علاقاتها ببعض المسؤولين في الحكومة". تصريح النائب العلواني ربما يتقاطع مع زيارة بروتوكولية وهي من اختصاص الجانب التنفيذي الحكومي ، من جانبه اعتبر النائب عن كتلة الاحرار جواد الجبوري انه لاتوجد علاقات في المجتمع الدولي يمكن وصفها بالبريئة وانما هناك علاقات قائمة على اساس المصالح ، وقال الجبوري في اتصال هاتفي مع المدى " كل دولة لديها وزارات وسفارات ترعى مصالحها الخارجية مع الدول الاخرى ، واستدرك الجبوري قائلا كيف يمكن التعامل مع هكذا زيارة طالما ان الضيف يعرف ماذا يريد ان يقول وما يحمل من ملفات ومابين السطور ، وبالتالي فان الجانب العراقي سيتعامل وفق مصالحه ايضا ولاتوجد هناك زيارة بريئة او غير بريئة بل هناك زيارة مصالح سياسية او تجارية او ثقافية " واضاف " ان زيارة صالحي امر طبيعي وان لانحملها اكثر من طاقتها " وعن تصريحات العلواني قال الجبوري " كنت اتمنى ان يكون اعتراضه مبنيا على اطر وطنية وان لايكون منطلقا من مزاجه الشخصي خصوصا انه في كتلة مشاركة في الحكومة ، واكد " الموضوع ذو ابعاد قد يقودنا الى احتقانات ويجب ان نتعامل بعيدا عن العاطفية واستفزازية ومزاجية " وعلى صعيد المخاوف من انسحاب القوات الاميريكة والمعلومات التي تحدثت عن تعزيزات في منطقة الخليج ، وصفها وزير الخارجية الايراني بانها "ليست عقلانية".

وقال صالحي الذي يزور بغداد في مؤتمر صحافي مع نظيره العراقي هوشيار زيباري ردا على سؤال عن تقارير افادت ان الولايات المتحدة تعمل على تعزيز وجودها بالخليج بعد الانسحاب من العراق "انهم الاميركيون يتبعون نهجا غير حكيم ولسوء الحظ يفتقدون دائما الى العقلانية والحكمة".

واضاف "حان الوقت للاميركيين ليكونوا اكثر حكمة ورشدا في نهجهم".

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز ان الولايات المتحدة تعتزم تعزيز دورها العسكري في الخليج بعد انسحاب قواتها من العراق.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين ودبلوماسيين لم تذكر اسماءهم ان الخطط تتضمن اعادة نشر قوات قتالية في الكويت تكون قادرة على الرد بسرعة في حالة انهيار الوضع الامني في العراق، ومستعدة الى مواجهة عسكرية مع ايران.

كما نفى صالحي تحذيرات وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون ووزير الدفاع الاميركي ليون بانيتا، الى ايران من التدخل في العراق بعد انسحاب القوات الاميركية.

وقال صالحي "اعتدنا على مثل هذه التصريحات من الاميركيين منذ ثلاثين عاما". واضاف ان "العراق لا يحتاج الى اي شخص ليتدخل في شوؤنه الداخلية والعراقيين يعرفون افضل من اي احد اخر كيف يديرون بلدهم".

من جهته، قال زيباري "بعد انسحاب القوات الاميركية من العراق ليس بمقدور اي جهة ان تملأ الفراغ في العراق غير شعب العراق وحكومته واعتقد نحن قادرون، ولدينا النضج الكافي لادارة هذا البلد". وأبدى صالحي استعداد بلاده "لبذل كل الجهود من اجل حل القضايا العالقة بين البلدين حتى وأن كانت على صعيد الحدود أو حقول النفط أو المياه المشتركة"، مشيرا إلى أن "القواسم المشتركة القائمة بين الشعبين كثيرة جدا ونحن غصنان لشجرة واحدة تربط بعضهما البعض".

.وكان المسؤولون الاميركيون قد اتهموا ايران بتسليح ودعم الميليشيات الشيعية في العراق ضد القوات الاميركية.

وفور اعلان اوباما موعد الانسحاب قال الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ان الاعلان "امر جيد" متوقعا ان يعقب ذلك تغير في العلاقات بين طهران وبغداد.

وفور اعلان اوباما موعد الانسحاب قال الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ان الاعلان "امر جيد" متوقعا ان يعقب ذلك تغير في العلاقات بين طهران وبغداد.

كتابة على الحيطان

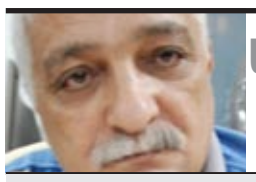

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

الأقاليم .. البحث عن حلول

لا ينبغي النظر الى اعلان اقليم صلاح الدين أو محاولات البصرة سابقا في الطريق نفسه ولا تهديدات الانبار باعلان الاقاليم باعتبارها ردود افعال فقط كما يحلو للبعض ممن يريدون تلخيص المشكلة ودفن الرأس في الرمال . هناك مشكلة حقيقية بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات وبين الاتحادية واقليم كردستان ، وهي مشاكل متراكمة لم ينظر اليها بعين الجدية من بغداد وبقيت المشاكل تغلي تحت نار هادئة حتى تفجرت الآن على شكل مشكلة كبيرة ينبغي الخروج منها بأقل الخسائر ، لان اي عاقل لا يمكنه الاقتناع بان فصل عدد من الموظفين او اعتقالات يؤدي الى اتخاذ قرار من طراز قرار مجلس محافظة صلاح الدين ، الذين قالوا على لسان المسؤولين الكبار في المحافظة انهم اتخذوه على مضض أو انه جاء بعد ان ادارت الحكومة الاتحادية ظهرها لكل المشكلات القائمة الادارية والمالية والسياسية . والذين اعلنوا الاقاليم في صلاح الدين هم انفسهم الذين كانوا من اشد المعارضين لاي نوع من انواع الاقاليم او الفدراليات .رغم دستورية مطالب من هذا النوع.

فماذا جرى ؟

الذي جرى ليس ابن اليوم وعلى الحكومة الاتحادية الا توزع الشتائم يمينا وشمالا ، بل المنطق ينبغي ان يقودها الى ان تتفهم مطالب المحافظات ومعاناة الناس فيها ، فليس صحيحا ان صلاح الدين تريد ان تكون حاضنة للبعث كما قال رئيس الوزراء ، واذا كان صحيحا فماذا تريد البصرة ان تحتضن ؟ وماذا يريد اهالي الانبار ان يحتضنوا ؟

الاتهامات والشتائم لم ولن تحل مشكلة لا اليوم ولا بعد عشرات السنين . القوى النافذة في الحكومة وتحديدا دولة القانون لديها مشاكل مع اقليم كردستان الذي اشبعته وعودا ولديها مشاكل مع شريكها ائتلاف العراقية ومع حلفائها ومنهم التيار الصدري والمجلس الاعلى ، ولديها مشاكل مع البرلمان ولديها مشاكل مع المواطنين الذين يسمعون جعجعة ولا يرون طحينا ولديها مشاكل وإشكالات مع الأميركان إذن نحن امام حكومة غارقة بالمشاكل ولا تريد من احد ان يعينها على حلها في نفس الوقت الذي تطالب الآخرين دعمها حتى النهاية ، وكأن مقياس الوطنية والحرص على العملية السياسية لا ينبع الا من موالاة الحكومة والتصفيق لها !

ان حكومتنا برئيس وزرائها السيد المالكي مدعوة قبل غيرها ان تقف وقفة جادة وحقيقية وصادقة وشفافة في مواجهة المشكلات التي تعصف بالبلاد والعباد ، خصوصا ونحن مقبلون على استحقاق خطير محفوف بالاحتمالات المفتوحة وهو استحقاق انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي.

أنا اعتقد ان الخطوة التي قام بها السيد المالكي بالاجتماع بعشائر من صلاح الدين الرافضة لإعلان مجلس المحافظة ربما ستفتح الباب لصراعات من نوع جديد،هو صراع العشائر بين مؤيد ورافض ليس لقرار محافظة صلاح الدين وإنما سيؤسس لتقليد من هذا النوع يشمل محافظات الوسط والجنوب . والدليل ما يمكن ان ينشب في البصرة او الرمادي في طريق الأقاليم !

ليس لدى السيد المالكي الكثير من الوقت لإضاعته ويتوجب عليه السير في الطريق الصحيح للاستماع الى الآخرين قبل ان تصبح الحلول مستحيلة!

عمليات شراء الأراضي إستراتيجية جديدة لتمويل القاعدة

□ بغداد / المدى

تشهد محافظات العراق وضعا امنيا يمكن وصفه بالنسبي ، فما ان يستقر الوضع في محافظة ما حتى تشهد بشكل مفاجئ خرقا امنيا. اكثر من باحث في الوضع الامني يرى ان المجاميع الارهابية أخذت تغير من خططها ، ولعل منطقة شمال بابل تمثل وضعا امنيا متوترا ، ويصفها البعض بأنها من ملاجئ القاعدة ، عضو مجلس محافظة بابل أميرة عبيد سلمان قالت إن "هناك بعض المجاميع التي تنتمي لتنظيم القاعدة تقوم بشراء قطع أراض او دور سكنية لغرض استخدامها كمقرات للتنظيم أو مستودعات للأسلحة"، مبينة أن "هذا حصل كثيرا في محافظة بابل باعتبارها بوابة للإرهاب، لاسيما شمال المحافظة".من جانبه أكد محافظ بابل، أن تنظيم القاعدة بدأ بإتباع استراتيجية جديدة لتمويل عملياته تعتمد على شراء مساحات من الأراضي والبحيرات لتمويل عملياته شمال المحافظة، وفي حين نفى مجلس المحافظة ذلك، أشار شيوخ عشائر الى أن منطقة البحيرات أصبحت تحت سيطرة التنظيم بشكل كامل.

وقال محافظ بابل محمد المسعودي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "هناك معلومات وردت من الجهات الإدارية في إحدى نواحي المحافظة تشير الى قيام مجموعة من الإرهابيين بشراء عدد كبير من الأراضي الزراعية لاستغلالها كمصادر لتمويل عملياتها".

وأضاف المسعودي أن "هذه المعلومات تم تدقيقها من قبل إحدى الجهات الاستخباراتية وتم تأكيد وجود صحتها".

من جهته، اتهم عضو مجلس المحافظة خالد حمزة "بعض الأسر في عدد من مناطق المحافظة بإيواء الإرهابيين".

وكشف عضو المجلس علي شبر أن "هناك بعض الامتدادات والطرق الواصلة بين مناطق جرف الصخر والبحيرات والإسكندرية والحصوة، يوصل الى مناطق الصويرة في الكوت"، مبينا أن "هذه المناطق استغلت من قبل الإرهاب حتى يومنا هذا".

وعلى النقيض مما ذهب اليه محافظ بابل وبعض أعضاء مجلس المحافظة بشأن ظاهرة شراء الأراضي من قبل تنظيم القاعدة، ينفي رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بابل حيدر جابر وجود عمليات بيع وشراء يقوم بها التنظيم، مبينا ان المحافظة "فاتحت الجهة المعنية وهي الأمن الوطني ولم يثبت وجود هذه الظاهرة بدليل قاطع".وتابع جابر قائلا في حديث من خلال عملي كرئيس لجنة أمنية في مجلس المحافظة ومن أهالي شمال بابل، لم أسجل أي مؤشر حول وجود هذه الظاهرة".

من جانبه، نفى عضو مجلس محافظة بابل محمود رحمن "قيام أي مجاميع إرهابية بشراء أراض زراعية في شمال المحافظة"، مضيفا أن "هذه الأخبار لا صحة لها، فقد اتصلنا بمدراء النواحي وبالكثير من الجهات المعنية في تلك المناطق ولم يؤكد أحد منهم هذه المعلومات".

تباين المواقف بين اعضاء الحكومة المحلية في بابل بشأن شراء عناصر في تنظيم القاعدة اراضي زراعية وبحيرات لتمويل عملياتها المسلحة، دفع شيوخ عشائر بابليين الى التحذير من مغبة تجاهل ما يجري في المناطق الواقعة شمال المحافظة.

ومع كل هذا الاختلاف حول حقيقة الاستراتيجية التي يتبعها تنظيم القاعدة في تمويل نفسه في بابل، يؤكد المسؤولون المحليون في المحافظة أن تعليمات صدرت من قبل الحكومة المحلية لدوائر التسجيل العقاري في المحافظة، تقضي بمنع تسجيل الأراضي قبل التأكد من هوية المشتري.

ويرى باحثون ومراقبون تخصصوا في تعقب الأموال التي يحصل عليها تنظيم القاعدة في العراق، أن التنظيم كان يجني خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ عن طريق الابتزاز او ممارسة الأعمال التجارية، مبالغ طائلة تتجاوز الـ٦٠ مليون دولار سنويا في كل محافظة من المحافظات التي كانت خاضعة لنفوذه مثل الأنبار ونينوى وديالى وبعض مناطق شمال بابل وجنوب العاصمة بغداد. فيما كان يحصل على مبالغ موازية من خلال الدعم الخارجي الذي يتلقاه من بعض دول الجوار والجهات الداعمة لعمليات العنف التي ينفذها في العراق.

وبحسب هؤلاء الباحثين، اندفع تنظيم القاعدة الى زيادة موارده من داخل العراق عن طريق المتاجرة بالأراضي وممارسة الأعمال التجارية، بعد أن فقد جزءا كبيرا من التمويل الذي كان يحصل عليه من الخارج، بسبب سيطرة القوات الحكومية على اغلب المناطق الحدودية المحاذية لدول الجوار بعد عمليات نفذتها أواخر العام ٢٠٠٨ وأوائل العام ٢٠٠٩ لملاحقة عناصر التنظيم في العديد من المناطق التي كان يسيطر عليها.

وشهدت المناطق الواقعة شمال محافظة بابل بعد العام ٢٠٠٣، انتشارا لعناصر تنظيم القاعدة وسيطرة شبه تامة على الطرق التي تربط العاصمة بغداد بمدينة كربلاء ومدن الفرات الأوسط والجنوب. لكن التنظيم عاد وفقد سيطرته على هذه المناطق بعد انسحابه منها ومن محافظات أخرى مثل الأنبار، نتيجة للضربات التي تلقاها على يد قوات الصحوة المدعومة من قبل القوات العراقية والأميركية.

من عمليات القاعدة الارهابية... (ارشيف)

هناك بعض الامتدادات والطرق الموصلة بين مناطق جرف الصخر والبحيرات والإسكندرية والحصوة، والموصلة الى مناطق الصويرة في الكوت

اعلام

◆ المطلبي: الفشل السياسي وراء تطاول السليمان

اعتبر عضو دولة القانون سعد المطلبي ما اسماه التطاول المتكرر لأمير عشائر الدليم علي السليمان على الحكومة بانه مجرد محاولة لخلق اسم له بعد فشله الكبير في الحصول على مقعد واحد في مجلس النواب.

وقال " ان تطاول السليمان يأتي بسبب فشله في الانتخابات وذلك لعدم تصويت عشيرته له ولكيانه السياسي لأنه لم يحصل على مقعد واحد في عقر داره".حسب قوله.

◆ الدايني: نرفض إسقاط العملية السياسية

قالت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني أن"العراقية ستكون مع الحكومة المركزية يدا بيد في حال وجود أجندة خارجية من أي جهة كانت لقلب نظام الحكم ". وأوضحت أن" العراقية ضد تكوين الاقاليم على اساس طائفي او مذهبي وهذا موقف قد تم إعلانه أكثر من مرة. فإن تقسيم العراق سيؤدي الى إضعافه وهذا يعد تحقيقا للمشروع الأميركي وبعض الأجندات الخارجية".

◆ الجوراني: وافقنا على تثبيت الدليمي للدفاع

أعلن عضو ائتلاف دولة القانون حيدر الجوراني ان التحالف الوطني يوافق على تثبيت سعدون الدليمي الذي يشغل وزارة الدفاع وكالة، وزيرا للدفاع، مؤكدا ان العراقية قدمت مرشحين غير مقبولين للمنصب. وقال الجوراني المالكي يوافق على تثبيت السيد سعدون الدليمي وزيرا للدفاع والذي يتسلمها الان بالوكالة، مضيفا ان "حسم الوزارات الامنية متوقف على ترشيح الشخصيات التي تنسجم مع هذا الموقع المهم والخطير".